

عليها وان لم يتوافقه عليها فيهما بطل الاقرار بها كان في الصور
الاربع مدعي الحسين فيجوز المقر على نفسه في الاربع وعلى ثقتها
في صور في الكذب **ويصح الاستثناء في الاقرار** كغيره لان الاستثناء
معه وفي القرائن وغيره وفيما اذا كان بخبر اداؤه المعروفة كاستثنى
اراحت او اتارك كذا وجهان قال في المطلب وحقيقة الخلاف
راجحة الا ان الاعتبار باللفظ او بمعناه ووجه المنع انه وعد
بالاستثنى انتهى والوجه الصحة قال الرويان لو قال علي درهم
دائنا فمكث قوله الاثنا وما يصح **اذا اتصل به** اي بالآخر اراي
ليصغره بحيث يعد معه كلاما واحدا ولو فصل بينهما بكلام اجنبي او
سكن لم يصح فلا يفيد شيئا نعم يخفف الفصل اليسير بسكته تنفس
او مجازي وتذكرة او تقطاع صوت كما في عليه في الام فالاشيان والاتصال
المروط هنا يبلغ ما بين الايجاب والقبول لانه يحتمل بين كلام الا
ثني ما لا يحتمل بين كلام الواحد انتهى فيض هذا الفصل اليسير
عذر مما تقدم وان لم يضر هناك ويشترط فيه ايضا ان يقصد به قبل
فراغ صيغة الاقرار وان لم يقارن اولها بان تاخر فان تقدم
فصل بسقط اعتبار هذا الشرط بحصول الارتباط بالاستثنى المتقدم
اولا فيه نظر ولعل الاقرب الثاني وعليه فهو يشترط قصد الاخر اجبه
قبل التلفظ به او تكفي مقارنته للتلفظ به فيه نظر والوجه الثاني
وعليه فهو يعتبر مقارنته لجميع اللفظ او يكفي مقارنته لبعضه
فيه نظر ولعل الاقرب الثاني وان يسمع به غيره قال في الاقرار
والا فالقول للمقر له بيمينه اي في نفي الاتيان به بخلاف نفي مجرد

له
اي الاستثناء

السماع

السماع فلا اثر له وان لا يستقرق المستثنى منه كعشرة الاثنية او الا
سبعة فان استقرقه كعشرة الا عشرة لم يصح فلو عقب المستثنى بما
يخرجه عن الاستقرق بخوله علي عشرة الا عشرة الا خمسة صح الا
ستثناء فيلزمه خمسة لان عشرة الا خمسة استقرق في الغي
فلو قال له علي عشرة الا خمسة الا عشرة لزم خمسة والغني ما حصل به
الاستقرق ولا يجمع المعرف لاني المستثنى ولا في المستثنى به فلو قال
له علي درهم ودرهم ودرهم الا درهما اذ له علي درهمان ودرهم الا
درهما لزمه ثلاثة لان المستثنى منه اذا لم يجمع مخففة كان الدرهم
الواحد مستثنى من درهم واحد وهو مستقرق فيلحق او في هذا
مخصص الاستثناء بالرجوع للاخير من المعاططات بالواو وضمة
القاعدة في مثله الرجوع للجميع فيكون اللازم في الصورة الثانية
درهمان فقط فلا بد من تخصيصها بما يخرج عن ذلك وقال له علي
ثلاثة دراهم الا درهما ودرهما ودرهما او ثلاثة الا درهمين
و درهما لزمه درهم لان المستثنى اذا لم يجمع مخففة لم يبلغ الا
ما حصل به الاستقرق وهو درهم ولو قال له علي من درهم
وماية دينار الا خمسين قال الماوردي والرويان ان اراد
بالخمسين المستثنى اجنبا عن الدراهم والدينارين فيلزمه او اراد احد
الخمسين او معا قبل منه وان فات البيان عاد اليهما وعلي هذا
هل يعود الاستثناء الي كل منهما فيسقط خمسون دينارا
وخمسون درهما او يعمد اليهما بنفسين فيسقط خمسة و
عشرون من كل جنس وجهان قال الماسيني في الكفاكب

لهم